الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
19 December 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أجوو (الرئيسة) ..... (نيجيريا)
ثم: السيد تورنغتون (نائب الرئيس) ..... (غيانا)
ثم: السيدة أجوو (الرئيسة) ..... (نيجيريا)
ثم: السيد تورنغتون (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-56376 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (A/63/159 وA/63/190)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (A/63/309)

١ - **السيدة ستاماتوبولو** (القائم بأعمال مدير شُعبة السياسة الاجتماعية والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقريري الأمين العام بشأن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/63/159) وبشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/63/190).

٢ - **السيد يمكييا** (المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): عرض تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الذي يركِّز على الاتجاهات الراهنة في أداء البلدان النامية، ويُبرِز الدور الحاسم للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص في القضاء على الفقر، بهدف منع المزيد من تهميش الفقراء وقتل طموحاتهم.

٣ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن تقارير تقييم الاحتياجات وورقات استراتيجية الحد من الفقر يتسمان بأهمية حاسمة للبلدان النامية، وخاصة الجمهورية الدومينيكية، وهي بلد رائد في تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية. وأضاف أن إعداد تقرير تقييم الاحتياجات الخاصة ببلده من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد ساعد بلده في تناول مسائل إنمائية هامة مثل نقص القدرات.

٤ - وقال إن الاحتياجات تختلف حتى في داخل البلدان، ومن ثم فمن المهم أن تعبِّر الأهداف الوطنية تعبيراً صحيحاً عن الواقع المحلي. وتساءل عن أثر الارتفاع الكبير في أسعار النفط على قدرة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعن مدى الأهمية الحاسمة لتقرير تقييم الاحتياجات، باعتباره خطة عمل محدَّدة، في وضع استراتيجية وطنية واقعية للحد من الفقر.

٥ - **السيد يمكييا** (المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن أسعار النفط والمواد الغذائية قد أثارت فعلاً ما يشبه الإعصار في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن البنك الدولي والأمم المتحدة يراقبان الوضع حالياً عن كثب في بضع وعشرين بلداً من البلدان التي تتسم بهشاشة بالغة، ومعظمها يُعتَبَر أيضاً هشَّاً من الناحية السياسية ولذلك فإن وضعها يثير مخاوف متزايدة. فهذه البلدان لا تواجه مشاكل خطيرة في موازين المدفوعات وفي مجال التضخُّم وحسب، ولكن حكوماتها مضطرة، في نفس الوقت، لاتخاذ قرارات صعبة في مسائل حسَّاسة منها مثلاً ملاءمة تقديم دعم للوقود لأفراد الشعب وإمكانية ذلك.

٦ - وأضاف أن من العواقب الخطيرة الأخرى لارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية عدم القدرة على التنبؤ، إذ تواجه البلدان النامية صعوبات بالغة في التخطيط للمستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وقال إن الوضع لا يزال صعباً، وإن أثنى في هذا الصدد على الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والبنك الدولي، حيث سيجتمعان في القريب العاجل من أجل إعداد استجابة مشتركة للمسائل المتصلة بتلك الأزمة. وأضاف أنه في كل الحالات فإن من الضروري جداً الاعتراف بأن جدول الأعمال الاجتماعي وجدول أعمال التنمية الاقتصادية متداخلان ومترابطان ارتباطاً شديداً ولا يمكن تناولهما بشكل منفصل.

٨ - **السيدة جريناواي** (أنتيغوا وبربودا): تحدَّثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتضامن ويتكاتف في الجهود التي ترمي إلى القضاء على الفقر، وينبغي على وجه الخصوص بذل جهود متضافرة تقوم على أساس الدروس المستفادة من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وذلك على وجه الخصوص بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجميع الفئات المهمَّشة وزيادة إشراكها، والاستثمار في العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز وصول الفقراء إلى التكنولوجيا، والاستثمار في الزراعة من أجل التنمية، وتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب، وتعزيز فرص العمالة، وتهيئة فرص العمل الكريم، وتنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالقضاء على الفقر المدقِع وما يتصل بهذا الهدف من غايات وفقاً للخطط والأولويات الوطنية.

٩ - وقالت إن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة يجب أن تكفل إيلاء الاعتبار الأول للقضاء على الفقر في برامج عملها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستثمر إمكانيات آليات التلاحم والتعاون القائمة في تصميم نُهُج متكاملة وكلية إزاء تنفيذ العقد الثاني. ورحَّبت بتوصية الأمين العام بشأن وضع خطة عمل تتسم بالواقعية دعماً للعقد الإنمائي الثاني (A/63/190، الفقرة ٥٤)، وينبغي أن تشتمل خطة العمل هذه على النقاط التي أشارت إليها الآن.

١٠ - وقالت في ختام حديثها إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تودّ أن تؤكِّد على الدور الرئيسي للتنمية الصناعية المستدامة وكذلك على التعاون الإنمائي الصناعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - **السيد ديلكروا** (فرنسا): تحدَّث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المرشَّحَين كرواتيا وتركيا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا فقال إن القضاء على الفقر هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وهو لا يحتاج إلى نهج يتسق مع احتياجات البلدان ذاتها فحسب، ولكنه يتطلَّب أيضاً حلولاً عالمية منسّقة يقوم عليها أصحاب المصلحة المتعددو الأطراف. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد وقام بتنفيذ عدد من القرارات من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية وأنه ملتَزم بمواصلة تلك الجهود في السنوات القادمة.

١٢ - وقال إن مجلس الرؤساء التنفيذيين يقوم بدور تنسيقي حاسم في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر. وطالب بتطوير مبادرة ''توحيد الأداء'' من أجل العمل على مواصلة زيادة التناسق على المستويين المحلي والمركزي. وأكد على زيادة أهمية النهج المتناسق نظراً للارتباط الوثيق بين الفقر والمسائل الأخرى مثل الوصول إلى الخدمات الصحية والمساواة بين الجنسين، والأهم من ذلك حقوق الإنسان.

١٣ - وأعرب عن مواصلة الاتحاد الأوروبي دعمه للجهود التي تهدف إلى زيادة وصول الفقراء إلى الخدمات المالية الرسمية، وقال في هذا الصدد إن الاتحاد الأوروبي يرحِّب بجهود فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة، ولاحظ أهمية دعم القطاع المالي المحلي، كما أكّد ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات التنمية في أفريقيا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم أيضاً بتعزيز إقامة معايير مالية ومعلوماتية من أجل زيادة الشفافية في مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتحسين الأُطُر التنظيمية والسياسات المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر. وأكَّد على أهمية وضع نُهُج مبتَكَرة إزاء التمويل الجامع، وأثنى على الجهود التي تقوم بها

مؤسسات التمويل البالغ الصغر من أجل تنويع خياراتها من الخدمات المالية عملاً على القضاء على الفقر.

١٤ - وأثنى أيضاً على نَهج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إزاء الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية التي تعزِّز الاستخدام النظيف والكفء للطاقة في الصناعة. وقال إن هذا النَهج يجب أن يكمِّل المبادرات المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيّد أيضاً وجود نَهج متكامل إزاء التنمية يركِّز على الشراكة، ويرحِّب بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي في خطة عمله من أجل التنمية الصناعية المتسارعة في أفريقيا.

١٥ - **السيدة وهَّاب** (إندونيسيا): تحدَّثت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إنه بالرغم من بعض التقدُّم الذي تحقَّق فإن حجم التحدّيات التي تقف أمام القضاء على الفقر وصعوبتها قد زاد. وينبغي تشجيع اتباع نَهج يقوم على أساس المصالح المشتَرَكة، يستفيد إلى أقصى درجة من نواحي القوة لدى الجهات الفاعلة، وعلى المسؤولية المشتَرَكة عن كفاءة أداء الاقتصاد العالمي. وأضافت أن المجتمع الدولي عليه واجب مساعدة الجهود الوطنية والإقليمية عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية عالمية تدعَم النمو من أجل الفقراء مع التركيز بشكل خاص على العمل الكريم للجميع والتوسُّع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إتاحة الائتمانات المتناهية الصغر. وقالت إن الفقر قد تراجع كثيراً في دول الرابطة حيث فهمت هذه الدول أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو خطوة ضرورية في جهود المنطقة المتواصلة من أجل تعزيز التنمية الريفية والتصدّي لمشاكل الفقر وتغيُّر المناخ والأزمة الغذائية والكوارث الطبيعية.

١٦ - وقالت إن التنمية الصناعية من شأنها أن تُحدِث تغييرات هيكلية وأن تضع اقتصادات البلدان الفقيرة على طريق النمو الاقتصادي. ففي عام ١٩٩٦ قامت بلدان الرابطة بوضع خطة للتعاون الصناعي تقوم على أساس التعريفات التفضيلية من أجل تشجيع المشاركة في الموارد عبر الحدود والإنتاج المتكامل. واعتمَدَت هذه الدول في عام ١٩٩٧ رؤية دول جنوب شرق آسيا حتى عام ٢٠٢٠ التي تعزِّز التنمية الاقتصادية المتكافئة وتقليل الفقر والفوارق الاقتصادية في المنطقة، وهي مبادرات يجري تنفيذها حالياً في مجالات المرافق الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

١٧ - واستطردت قائلة إن البلدان المتقدمة النمو لم تحقِّق تقدُّماً في الوفاء بالتزاماتها بتقديم ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة إلى أقل البلدان نمواً وفي حلّ مشاكل ديون البلدان النامية ونقل التكنولوجيا وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وقالت إن القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هما مسؤولية مشتَرَكة ويجب أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتنفيذها من خلال أعمال شفَّافة ومسؤولة.

١٨ - **السيد مويتا** (كينيا): تكلَّم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن القضاء على الفقر هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، إلاّ أن التقدُّم في هذا المجال، رغم وجود بعض التحسُّنات، لا يزال بطيئاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالمقارنة بسائر المناطق النامية. وقال إن الأمر يحتاج إلى فهم أفضل لطبيعة العوائق العميقة الجذور أمام جهود الحد من الفقر في البلدان النامية ومدى عُمق تلك العوائق. وقال إن استراتيجيات التنمية الوطنية يجب أن تكون شاملة وأن تنتهج نهجاً كلّياً إزاء مشكلة الفقر.

١٩ - ومضى قائلاً إنه يجب على اللجنة الثانية أن تتأكد من أن العقد الثاني للتنمية يعزِّز التحالفات العالمية من أجل التنمية عن طريق وضع سياسات خلاَّقة تقوم على أساس الواقع الحالي. ومفتاح النجاح المطلوب هو الرؤية والتوجُّه الواضحان اللذان يركِّزان على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأهمية العمل الكريم ووضع آليات أقوى لرصد التقدُّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن قلق المجموعة الأفريقية من أن يكون للأزمة الاقتصادية الراهنة وما يترتب عليها من زيادة كبيرة في تكلفة الغذاء والطاقة سوف تكون لها انعكاسات سلبية كبيرة على أفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى، مما يقوِّض من قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولذلك ينبغي للبلدان المتقدمة النمو وهي تتصدّى للأزمة الراهنة على المستويات المحلية أن تبذل جهوداً موازية لحماية البلدان النامية من الانعكاسات السلبية للأزمة.

٢٠ - وقال إن أفريقيا هي أقل المناطق التي استفادت من انتقال الصناعات التحويلية إلى البلدان النامية. ففي معظم البلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا لا تزال حصة الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي أقل من أن تسهم إسهاماً فعَّالاً في التنمية ومن ثم في القضاء على الفقر. والواقع أن التنمية الصناعية بدعم من شركاء التنمية الدوليين يمكن أن تُحدِث تحوُّلاً كبيراً في أفريقيا وسائر البلدان الفقيرة في العالم ولكن ذلك يستدعي وجود إرادة سياسية والتزام على المستويين الوطني والدولي للتغلُّب على الصعوبات القائمة.

٢١ - وأضاف أن العقد الثاني يجب أن يكون دعماً قوياً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالقضاء على الفقر بطريقة تتسم بالكفاءة والتنسيق. وقال إن القضاء على الفقر هو مسؤولية جماعية لأن وجود الفقر في أي مكان هو تهديد للسلم والأمن والرخاء في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - **السيدة باي** يونغ (الصين): قالت إن القضاء على الفقر والتحرُّر من الحاجة هما شرطان أساسيان لتحقيق التقدُّم في المجتمع ككل. وأضافت أن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر قد سجَّل بعض التقدُّم في النهوض بالوعي بمسألة الفقر ووضع استراتيجيات الحد من الفقر. والمسألة الأساسية الآن هي كيفية تحقيق أهداف القضاء على الفقر، وهو الهدف الأول من أهداف الألفية، في البيئة الاقتصادية الراهنة، التي يزيد من صعوبتها أزمة الغذاء والطاقة وانعكاسات تغيُّر المناخ. ولذلك ينبغي أن يركِّز العقد الثاني على فقراء السكان في أوقات الأزمات وتعزيز القضاء على الفقر.

٢٣ - وقالت إن من الضروري للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل متضافر من أجل حشد الموارد وتهيئة بيئة دولية مؤازرة للقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمالة. وقالت إنه ينبغي للبلدان النامية أن تضع استراتيجيات مناسبة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وحشد مساهمات جميع قطاعات المجتمع، كما يجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو بتعهُّداتها بتقديم الأموال وسائر أنواع المساعدة، وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي وتنسيقي وتحديد الآليات المناسبة لتعزيز تنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر وتمويل هذا التنفيذ ورصده.

٢٤ - وأضافت أن الصين قد حققت فعلاً أهداف الحد من الفقر الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وأنها الآن تساند جهود الحد من الفقر في سائر البلدان النامية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وأنها ستقوم في القريب العاجل باتخاذ تدابير إضافية من أجل تحقيق هذا الغرض. وأضافت أن الحد

من الفقر وتحقيق مستويات معيشية أفضل لجميع السكان هما من الأهداف المستمرة للحكومة، وهي تبدي استعدادها للعمل مع جميع البلدان والوكالات الدولية من أجل تحقيق عالم خالٍ من الفقر.

٢٥ - وقالت إن التنمية الصناعية هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي وتكوين الثروة، إلاّ أنها مرتبطة بالوصول إلى الطاقة وزيادة منافسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحماية البيئة، ولذلك فهي تحتاج إلى دعم وتنسيق على جميع المستويات. وأعربت عن تأييد الصين لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تستهدف التعاون، كالتي تشرف عليها اليونيدو، في ضوء الأولويات الإنمائية والمزايا التي تتمتع بها مختلف المناطق والبلدان عملاً على تقوية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وأثنت كذلك على اليونيدو لتأكيدها على كفاءة الطاقة وحماية البيئة كعناصر لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

٢٦ - **السيد منصور** (تونس): قال إن الأزمة الراهنة أوضحت مدى الضعف في النظام الدولي التجاري والمالي الذي لا يتسم بدرجة كافية من الشمول والتوازن لإدارة الاقتصاد العالمي الذي يزداد تعقيداً وترابطاً، ومن ثم فهو في حاجة ماسة إلى الإصلاح. وفي هذا الصدد أعرب عن شكوكه في أن يتحقق خفض عدد البشر الذين يعيشون في فقر مدقِع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب عن تأييد وفده القوي لاقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر استعراضي للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ وعن اعتقاده بأن مثل هذا المؤتمر يمكن أن يوفِّر فرصة لتشجيع الدعم العالمي من جديد.

٢٧ - وأضاف أن الاستجابات العالمية للأزمات تتسم بقدر كبير من عدم المساواة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والفوارق الكبيرة في هذه المجالات وأن نوعية تلك الاستجابات وجاهزيتها إنما تتوقفان على المصالح المتضاربة للدول. وقال إنه ليس من السهل في السياق الحالي تعبئة موارد مالية من أجل البلدان النامية خاصة أقل البلدان نمواً التي تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل. ومن ثم فإن من المناسب أن الجمعية العامة تقوم بمناقشة مسألة الأمن الغذائي وأن حلقة الحوار حول الأزمة المالية العالمية سوف تنعقد لدراسة آثارها واقتراح حلول لها فيما يتعلق بالأمم المتحدة وجدول أعمالها الإنمائي.

٢٨ - وأضاف أن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ينبغي أن يوفِّر دفعاً قوياً للتمويل الإنمائي، وأعرب عن تأييد وفده للمقتَرَح الذي يقضي بإنشاء آلية في الأمم المتحدة لرصد مدى التقيُّد بالالتزامات التي تمت في إطار هذا التوافق. وقال إن الشراكة الإنمائية العالمية هي أولاً وقبل كل شيء شراكَة ضد الفقر وأن تنفيذها يستدعي تعاوناً متعدِّد القطاعات. ومضى قائلاً إنه يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في حلّ المشاكل التي تواجِه النظام الاقتصادي العالمي، وأن المجموعة الواسعة من مبادرات الحد من الفقر إنما تُبرِز وعي المجتمع الدولي الكامل بالحاجة إلى عمل جماعي. وفي هذا السياق فإن صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة هو مبادرة هامة. ومضى قائلاً إن الأزمة الراهنة تعطي أهمية متزايدة للعقد الإنمائي الثاني، وأن وفده يؤيّد اقتراح الأمين العام بوضع خطة عمل لدعم العقد الثاني تتضمَّن القيام بأعمال موضوعية تشتمل على أنشطة تحليلية وقانونية وتنفيذية تقوم بها الأمم المتحدة في مجال الحد من الفقر. وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص للحاجات الخاصة لأفريقيا.

٢٩ - **السيد عالِم** (بنغلاديش): قال إن البلدان النامية قد وضَعَت ونفَّذَت خطتها الوطنية للحد من الفقر وكانت

النتائج متفاوتة. وذكر أن الجهود الوطنية تحتاج إلى دعم خارجي ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلّت في تناقص وقَصُرَ تخفيف الديون عن تلبية الحاجة، كما أن نظام التجارة الدولي بعيد جداً عن المثالية. ولا يزال الحد من الفقر يمثّل تحدّياً كبيراً مع زيادة عدد الفقراء زيادة سريعة حتى وإن تناقص العدد الإجمالي للناس الذين يعيشون في فقر مدقِع. وقد فاقَم في هذا الوضع الأزمة المالية الدولية والزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة، وعلاوة على ذلك فإن تغيُّر المناخ سيؤدّي إلى زيادة كبيرة في عدد الذين يواجهون خطر المجاعة. وأعرب عن تأييد بنغلاديش لتوصية الأمين العام بوضع خطة عمل شاملة وعملية دعماً للعقد الثاني للقضاء على الفقر، يجب أن تشتمل على برنامج من الأنشطة الموضوعية وأن تحدِّد أدوار وولايات مختَلَف وكالات الأمم المتحدة وتنشئ آلية لرصد التنفيذ.

٣٠ - وقال إن الائتمانات الصغرى لها دور ضخم في تقليل الفقر وإسهام كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. فعلى مدى العقدين الماضيين انتشرت برامج الائتمانات الصغرى انتشاراً واسعاً في جميع أنحاء العالم، واقتَرن ذلك بتنوُّع وابتكارات في المنتجات والخدمات المالية للفقراء، ومن المقدَّر أن يتضاعَف الطلب على الائتمان في السنوات الخمس القادمة. وقال إن من الضروري توفير الأموال اللازمة لمؤسسات الائتمانات الصغرى من أجل تلبية الطلب المتزايد، كما ينبغي لشركاء التنمية أن يزيدوا من دعمهم. وأضاف أن الائتمانات الصغرى يمكن أن يكون لها دور كبير أيضاً في الأزمة الراهنة، حيث أثبتت مؤسسات التمويل البالغ الصغر أنها معزولة عن الصدمات الخارجية، ربما لأن أسواق الائتمان المحلية والمقتَرِضين المحليين ليسوا داخلين بشكل رئيسي في الاقتصاد الدولي الرسمي.

٣١ - وأضاف أن الثورة في مجال القروض المتناهية الصغر في بنغلاديش بدأت بالنساء الريفيات في عام ١٩٧٠ واتسعت بشكل فلكي. ويسيطر على سوق الائتمانات الصغيرة منظمات غير حكومية تقوم، بالإضافة إلى التمويل، بتقديم مساعدة تقنية في شكل تدريب على المهارات ومساعدات تسويقية. وتقوم المنظمات غير الحكومية الكبرى في بنغلاديش حالياً بتوسيع خدماتها لتنطلق إلى أجزاء مختلفة من العالم، خاصة في البلدان التي تعاني من التراع.

٣٢ - السيد تورنغتون (غيانا)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٣٣ - **السيد هايدت** (الولايات المتحدة الأمريكية): ركَّز على دعم وفده للأهداف التي تضمَّنها إعلان الألفية للأمم المتحدة وتوافق آراء مونتيري، ووجَّه الأنظار نحو قمة عقدها البيت الأبيض قبل يوم واحد بشأن التنمية الدولية. وقال إن القمة التي حضرها رئيس ليبريا وعدد من كبار الموظفين ركَّزت على المبادئ الأساسية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل التنمية الدولية، وهي الملكية الوطنية والإدارة الرشيدة والبرامج القائمة على أساس النتائج والنمو الاقتصادي.

٣٤ - وقال إن الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة، أشار إلى أن الولايات المتحدة قد قدَّمت مساعدات أجنبية على مدى السنوات الثماني الماضية أكثر مما قدّمته في أي وقت على مدى نصف القرن الماضي، وأنها استَعمَلَت المعونة من أجل دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الإدارة الرشيدة وتعزيز نموذج للشراكة الحقيقية التي تعطي البلدان الفقيرة حقاً حقيقياً في تنميتها. وقال إن الولايات المتحدة شجَّعَت مشاركة المنظمات الطوعية والجمعيات الخيرية المحلية والمجتمع الديني لأنها تقدِّم تعاطفاً لا تستطيع الحكومات أن تقدمه. وهي في نفس الوقت تُصِرّ على حق المساءلة في مقابل المساعدة. وأضاف أن الرئيس قد طلب من الكونغرس أن تظل التنمية من الأولويات الثابتة للولايات المتحدة.

٣٥ - وأضاف أن خلاص الشعوب من الفاقة هو حجر الأساس في التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس اعتَرَف المجتمع الإنمائي بضرورة وجود عدة عناصر أساسية من أجل النجاح في تحقيق التنمية: هذه العناصر هي أولاً: أن المسؤولية تقع في النهاية على عاتق البلد المعني. فالحكومات والشعوب هي التي ينبغي أن تحدِّد أهدافها واستراتيجياتها. وثانياً لا يمكن التقليل من ضرورة الحكم الرشيد وسيادة القانون، فدور الحكومة هو خدمة الجمهور. وثالثاً يظل القطاع الخاص هو المحرِّك لعملية التنمية والنمو الاقتصادي: فالمزارع والمشاريع التجارية العائلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات التنافسية الدولية هي التي يعتَمِد عليها النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثم ثروة البلد ككل. ومن الطبيعي أن التنمية لا يمكن أن تقوم إلا في بيئة مستقرة. وينبغي بذل مزيد من الجهود للقضاء على الصعوبات التي لا تزال تواجه البلدان الخارجة من النزاعات حتى يمكن تحقيق التنمية فيها على أسس راسخة.

٣٦ - ومضى قائلاً إن من الواجب ألاّ يثني المجتمع الدولي ما يواجهه العالم من مشاكل حالية، سواءً في ذلك أزمة الغذاء أو الطاقة أو عدم استقرار الأسواق المالية. فالحاجات الأساسية لم تتغيَّر: وكل تحدٍ معناه فرصُ جديدة. والأمم المتحدة محقَّة في جعل المعركة من أجل القضاء على الفقر ركناً أساسياً في جدول أعمالها التنموي. وأضاف أن العالم يمضي في طريق تحقيق هدف خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على دخل أقل من دولار واحد يومياً إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ويجب أن يهتدي المجتمع الدولي بنموذج البلدان التي نجحت في انتشال أنفسها من وهدة الفقر.

٣٧ - السيدة أجوو (نيجيريا) عادت إلى رئاسة الجلسة.

٣٨ - **السيد شابار** (المغرب): قال إنه في منتصف المدة حدث بعض التقدُّم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومع ذلك فإن ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة تموت سنوياً أثناء الحمل أو الوضع و ٣٩ مليوناً من البشر يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن الملاريا والسُلّ لا يزالان يقتلان آلاف الأطفال سنوياً، وأن ٧٢ مليوناً من الأطفال - ٥٧ في المائة منهم من الفتيات - في سن الدراسة لا ينتظمون في المدرسة، وأن الفقر المدقِع لا يزال يخيِّم على الملايين. وفضلاً عن ذلك فإن الزيادة السريعة في أسعار الغذاء والوقود سوف تؤدّي إلى إعاقة خطيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يُقَدَّر أن ١٠٠ مليون من البشر سوف يضافون إلى عدد الذين يعانون من فقر مدقِع.

٣٩ - وأضاف أن البلدان الأفريقية هي التي تعاني أشد من غيرها، فبالرغم من أن تلك البلدان قد أنجزت إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسارت خطوات في تحقيق الإدارة الرشيدة فإنها لم تستطع أن تحقق ما يكفي من النمو الاقتصادي لكسر دائرة الفقر. وفي الوقت نفسه فإن البلدان المانحة لم تف بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو أن تضاعِف مساعدتها إلى أفريقيا، وأن البلدان التي استفادت من تخفيف الديون هي بلدان معدودة. وأضاف أن المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية لا تزال متوقِّفة وأن الالتزام بوضع التنمية في صُلب المفاوضات يجري تجاهله مع أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والحدَث الرفيع المستوى بشأن الأداة الإنمائية للألفية قد أرسلا رسالة واضحة بشأن الحاجة الماسة لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وللوفاء بالتعهُّدات التي قُدِّمَت.

٤٠ - وقد قامت المغرب، في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بالإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أطلقَت برامج تتناول الفقر والاستبعاد، وزادت اعتمادات الميزانية للقطاعات الاجتماعية الأساسية زيادة كبيرة، من ٣٩ في المائة في

١٩٩٣ إلى ٤٧ في المائة في ٢٠٠٢ ثم إلى الرقم الحالي وهو ٥٥ في المائة. وانطلَقت في عام ٢٠٠٥ مبادرة تنمية الموارد البشرية الوطنية، وهي تهدف إلى تقليل الفقر والضَعف وتحسين الظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون في مناطق ريفية وحضرية فقيرة، وسعت إلى القضاء على التهميش والاستبعاد عن طريق تحسين الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية الأساسية للصحة والتعليم ومحو الأمية، كما سعت إلى توصيل مياه الشرب والكهرباء إلى الريف وإلى المناطق النائية من أجل مقاومة التصحُّر.

٤١ - وأضاف أن من الملامح الأخرى للمبادرة زيادة فرص العمل وتشجيع الشباب على إقامة مشاريعهم الخاصة وتقديم مساعدة مباشرة لذوي الاحتياجات الخاصة، مثل النساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو في مناطق متخلِّفة. وفي هذا الصدد فإن المبادرة تضع التنمية البشرية في صُلب السياسات الحكومية من خلال نَهج تشاركي وديمقراطي يشارك فيه الأفراد في تنمية مجتمعاتهم.

٤٢ - وقال إنه تم إطلاق ١٢ ١٠٠ مشروع في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ وتحقِّق هذه المشاريع تقدُّماً، إذ تجاوزت معدلات التنفيذ نسبة ٧٠ في المائة، وهناك ٣ ٣٠٠ مشروع مقرَّرة لعام ٢٠٠٨. وأضاف أن ما مجموعه ثلاثة ملايين من السكان، وهم يمثِّلون ١٠ في المائة من مجموع السكان، يستفيدون من تلك المشاريع التي كان لها أثر كبير في الحد من الفقر، حسب تعريف البنك الدولي، من ١٥,٣ في المائة في ٢٠٠١ إلى ٩ في المائة في ٢٠٠٧. وقد تحسَّن معدّل الوصول إلى مياه الشرب تحسُّناً كبيراً إذ سوف تصل مياه الشرب إلى ٩٢ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠١٠. وحدَث تقدُّم كبير أيضاً في توصيل الكهرباء إلى الريف.

٤٣ - ومضى قائلاً إن المحرِّك الثاني للتنمية في المغرب هو الائتمانات المتناهية الصغر التي زادت أهميتها وأسهمت إسهاماً كبيراً في تمويل المشاريع الصغرى. وتشير التقديرات المهنية إلى أن القروض الصغيرة زادت في عام ٢٠٠٧ على ٥,٦ مليون درهم أسهمت في مساعدة ١,٣٥ مليوناً من العملاء الناشطين، منهم ٦٤ في المائة من النساء.

٤٤ - وقال إن المغرب يشترك اشتراكاً فعَّالاً في التعاون بين بلدان الجنوب وأن ملك المغرب قد أطلق عدداً من المشاريع التنموية في سياق زياراته العديدة للبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف أن المغرب قد ألغى ديون بعض أقل البلدان نمواً وأعفاها من دفع جميع الرسوم، كما نَقَل إليها المعارف والخبرات وقدَّم مساعدات تقنية في كثير من المجالاتً ووقَّع اتفاقات إقليمية للتعاون الصناعي والتجاري، وشارك أيضاً في الخبرات الناتجة عن مبادرة التنمية البشرية الوطنية واستضاف المؤتمر الأول للتنمية البشرية في أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٥ - وقال إن الأهداف الإنمائية يمكن أن تتحقَّق بتنفيذ التعهُّدات المُلتَزم بها من أجل تمكين بلدان الجنوب خاصة في أفريقيا من الاستفادة من تخفيف عبء الديون ونمو الاستثمارات وتأمين موارد ثابتة وكافية. وأضاف أن من المطلوب تحقيق مزيد من التنسيق والاتساق في مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولذلك فإن وفده يؤيّد توصية الأمين العام بوضع خطة عمل واقعية في إطار عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر.

٤٦ - **السيد تون** (ميانمار): قال إن القضاء على الفقر هو من أكبر التحديات الإنمائية في هذا العصر، ودعا إلى اتخاذ عمل متعدّد الجبهات في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والعمالة المُنتِجَة والعمل الكريم، والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة. وقال إنه تم إحراز بعض التقدُّم، إذ يُقَدِّر البنك الدولي أن معدلات الفقر على مستوى العالم قد هبطت من ٥٢ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. إلا أن

هذا التقدُّم لم يكن متساويا بين المناطق، بل اتسعت الفجوة الإنمائية بين الأغنياء والفقراء عمّا كانت عليه في عام ١٩٩٥ وتجد كثير من البلدان النامية أن من الصعب عليها تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد زاد عدد الجياع في العالم إلى مليار شخص إضافة إلى مليارين يعانون من سوء التغذية. وأضاف أن التقدُّم الذي تحقق يهدِّده تدنّي المعونة الإنمائية الرسمية وآثار تغيُّر المناخ وزيادة أسعار المواد الغذائية والوقود والأزمة المالية الدولية.

٤٧ - وقال إن ميانمار قامت من جانبها، في سعيها إلى القضاء على الفقر، بشن الخطة الإنمائية الوطنية التي تركِّز على تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق النمو الاقتصادي وتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية. وأضاف أن الخطة تشتمل على ثلاثة برامج إنمائية، هي برنامج تنمية المناطق الحدودية، وخطة تنمية المناطق الأربع والعشرين الخاصة وخطة التنمية المتكاملة، وهي جميعاً تركِّز على التعليم والصحة والطاقة والبنية الأساسية الزراعية والاتصالات كما تركِّز على الموارد البشرية والتدريب التقني والمهني.

٤٨ - وأضاف أنه قد أنشئت في عام ١٩٩٤ وزارة شؤون التقدُّم في المناطق الحدودية والأعراق الوطنية والتنمية، لكي تدعم برنامج تنمية المناطق الحدودية. وتتولى الوزارة المسؤولية عن مشاريع تهدف إلى تضييق الفجوة بين المناطق في وسط البلد والمناطق الحدودية النائية والقضاء على زراعة الخشخاش في المناطق الحدودية عن طريق توفير أنشطة بديلة، وقد حقَّقت جهودها نتائج طيبة، فتحسَّنت الظروف الاقتصادية وانتهت زراعة المواد المخدِّرة غير القانونية.

٤٩ - وقال إن ميانمار تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وأن ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. ولذلك فإن تعزيز التنمية الريفية أدّى إلى ضمان الاكتفاء الذاتي في الطعام وإلى تقليص الفقر كما أسهم في تنمية البلد بكامله. وأضاف أن الإنتاجية الزراعية قد تحسَّنت شأنها في ذلك شأن التعليم والصحة دعماً للتنمية الريفية. وقال إنه يجري تدريجياً ميكنة الصناعة التقليدية من أجل زيادة الإنتاج وتسهيل حياة المزارعين، وأن النَهج الشامل والمتكامل في خطة التنمية الوطنية قد أثمر نتائج إيجابية، وأن من المتوقَّع أن تفي ميانمار بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الصحة والتعليم وتأمين مياه الشرب الآمنة. واستطرد قائلاً إن كثيراً من التحديات لا تزال في الأُفُق، ودعا إلى مزيد من التعاون والدعم الدوليين لتكملة الموارد المحلية التي تعتمد عليها مشاريع التنمية اعتماداً كبيراً.

٥٠ - **السيدة ايتيموفا** (كازاخستان): رحَّبت بانطلاق عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر وقالت إن التقدُّم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتهدَّده الأزمة المالية وأزمات الوقود والغذاء والحالة غير المستقرة بالنسبة لتغيُّر المناخ. وحذّرت من أن التوازن الحالي مُعَرَّض للخطر وأنه لم تظهر نُهُج جديدة لمعالجة المشكلة.

٥١ - وقالت إن كازاخستان قد حقَّقت نمواً اقتصادياً سريعاً في السنوات السبع عشرة التي انقضت منذ حصولها على الاستقلال بفضل الإصلاحات التي يجري تنفيذها وفقاً لأولويات التنمية الطويلة المدى في البلد. وأضافت أن بلدها قد حقَّق هدف الألفية الخاص بتقليص الفقر والقضاء على الجوع المفرط، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأصبحت كازاخستان من البلاد ذات الدخل الأعلى في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل وفق تصنيف البنك الدولي، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد ١٠٠ ٥ دولار بعد أن كان لا يعدو ٧٠٠ دولار كما نجحت في اجتذاب أكثر من ٧٠ بليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي كما أنها زادت من استثماراتها في الخارج.

٥٢ - وقالت إن كازاخستان قد حقّقت في عام ٢٠٠٤ هدف تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون على دخل أقل من مستوى الكفاف الأدنى الدولي إلى النصف. وبعد اكتمال البرنامج الوطني لتقليص الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، الذي تم تنفيذه بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قرَّرت الحكومة أن عدم المساواة في الدخل قد تناقص إلى حدٍ لم يعد معه الحد من الفقر من الأولويات. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ زادت المرتبات بمعدل ٢,٢ ضعفاً وزادت العمالة بنسبة ٢٣,٧ في المائة، وتبلغ نسبة البطالة حالياً ٧,٣ في المائة.

٥٣ - وأضافت أن الحكومة قد اعتمدت سلسلة من التدابير للمساعدة في توسيع فرص العمالة للشعب، وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة وتوفير تعليم من نوعية جيدة في استطاعة السكان وكذلك الحال في خدمات الرعاية الصحية، وزادت المساعدات المباشرة للفئات المهمَّشة من السكان، علاوة على إجراءات أخرى أمكن القيام بها من خلال نظام مشتَرَك للحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، بمن فيهم المتقاعدون والمعوَّقون والأُسر الكبيرة ذات الدخل المنخفض. وزِيدَت الحماية الاجتماعية للأُسر التي لديها أطفال. وعلاوة على المزايا القائمة يحق للنساء تلقي مزايا إضافية من صندوق التأمين الاجتماعي في فترات البطالة المؤقتة قبل الولادة وبعدها.

٥٤ - واستطردت قائلة إن مشكلة الفقر لا تزال رغم ذلك مُلِحَّة في كازاخستان. ففي عام ٢٠٠٧ كان ١,٤ في المائة من السكان يقل دخلهم عن مستوى الكفاف وكانت معدلات الفقر في المناطق الريفية تزيد بثلاثة أضعاف عنها في المناطق الحضرية. وأضافت أن هذا الوضع قد يزداد سوءاً نتيجة الأزمة المالية الحالية وعدم استقرار أسعار الغذاء والوقود. وقالت إن الحكومة قد اتخذت إجراءات للتقليل من نتائج تلك الأزمات، فقد دعَّمت الأسعار داخلياً وزادت الإنتاج الزراعي، وفاق المحصول في عام ٢٠٠٨ جميع الأرقام السابقة حيث أنتجت البلد نحو ٢٠ مليون طن من الحبوب. وخصّصت الحكومة ١٥ بليون دولار، تمثِّل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى صندوق الرعاية الوطني ثمروك - كازينا لدعم سوق الأوراق المالية الوطني وتوفير السيولة لمنظمات القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٥ - وقالت إن حكومتها تستفيد من أفضل الممارسات الأجنبية والمساعدة التقنية الأجنبية التي تقدمها الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة في وضع سياساتها الاقتصادية المتجهة نحو الشعب، بما يشجِّع نشوء قطاع خاص مسؤول اجتماعياً وتحسين نظام الإدارة العامة.

٥٦ - **السيد سنغ** (الهند): قال إن إعلان عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر ليس عملاً أكاديمياً، ذلك أن المزايا التي تحقّقت من العمل المتضافر أثناء العقد الأول واضحة للعيان، كما أن العقد الأول، وكذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قد نجحا في وضع مسألة القضاء على الفقر في صميم جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. وأعرب عن اعتقاده بأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، وهو أول حدث كبير في العقد الثاني، سيسفر عن تدابير مفيدة.

٥٧ - وأضاف قائلاً إنه إذا أريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقّق فلابد للمجتمع الدولي من أن يبدي مزيداً من الحماس في الوفاء بالتزاماته. وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية عالمية تساعد على النمو وخلق فرص العمل مع احترام حرية كل بلد في صياغة استراتيجياته الإنمائية الخاصة به. وأضاف أن من المطلوب زيادة المرونة في النُظُم الإنمائية الدولية، وأشار بصفة خاصة

إلى الحاجة الماسة لإصلاح الهيكل المالي الدولي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة.

٥٨ - وقال إنه ليس من المصادَفة أن الدول المتقدمة النمو يشار إليها أيضاً بالدول الصناعية، لأن التنمية الصناعية هي من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي المرتفع، وبدونها لا يمكن القضاء على الفقر. وأضاف أن التنمية الصناعية كانت في صُلب الاستراتيجية الإنمائية للهند وأن كثيراً من البلدان لم تتمكّن من اتباع هذا النَهج ومطلوب المزيد من الدعم الدولي لها. وقال إن المسألة الحيوية هي كيفية تكامل سياسات النمو من أجل الفقراء مع سياسات التصنيع المناسبة. وقال إن من رأي وفده أن التصنيع يجب أن يشتمل على دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأن القطاع الخاص النشط هو محرّك التصنيع، كما أشير إليه في تقرير المدير العام لليونيدو الذي أحاله الأمين العام (A/63/309). وأضاف أن التقرير يركِّز عن حق على مسألة الحواجز أمام التجارة باعتبارها حاجزاً رئيسياً أمام التنمية الصناعية، وهو تقرير كان يمكن أن يكون أكثر شمولاً لو أنه تطرَّق إلى أهمية القطاع العام. وأعرب عن قلق وفده إزاء طلبات البلدان المتقدمة النمو التي تناقِض مبدأ ''أقل من المعاملة الكاملة بالمثل'' المشار إليها في المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وقال إن هذه الطلبات من شأنها أن تقوِّض التقدُّم الصناعي المحدود الذي حققته البلدان النامية.

٥٩ - وقال إن التكنولوجيا هي أيضاً مسألة حاسمة بالنسبة للتنمية الصناعية، وحثّ البلدان المتقدمة النمو على إتاحة الفرصة للبلدان النامية للوصول إلى التكنولوجيات المتقدّمة بشروط تطيقها تلك البلدان كجزء من التعاون الإنمائي الدولي. وحثّ اليونيدو كذلك على مواصلة تحسين أنشطتها في مجال بناء القدرات والتعاون التقني ونشر التكنولوجيا.

٦٠ - وقال إن التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب لهما دور مهم في التعاون في مجال التنمية الصناعية، ولكن لا ينبغي نسيان أن التعاون بين الشمال والجنوب هو العامل الأهم لتحقيق تلك التنمية، ولاحظ في هذا الصدد أن كثيراً من برامج المعونة الثنائية مخصَّصة لقطاعات أو برامج يختارها المانحون أنفسهم، وقال إن هذا النهج لا يتفق مع المبدأ الأساسي للملكية الوطنية وينبغي عكس هذا الاتجاه كأولوية عاجلة.

٦١ - **السيدة غوستافا** (موزامبيق): قالت إن موزامبيق تقوم بتنفيذ خطة العمل الثانية للقضاء على الفقر المدقِع للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وهي تركِّز على التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري والإدارة الرشيدة وعلى ضرورة تحسين بيئة الأعمال والقطاع المالي. وأضافت أن الخطة تشتمل على استراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للبلد وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية وأن موزامبيق استطاعت من خلال تنفيذ الخطة الحفاظ على مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي وتقليل مستوى الفقر في البلد، وأنه حدث تقدُّم على وجه الخصوص في التعليم الأساسي ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية والتحصين ضد الأمراض، وإن كان البلد لا يزال يواجه صعوبات كبيرة في مجالات البطالة والأمن الغذائي ووباء الإيدز، وأن الوضع قد ازداد سوءاً بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية مع تناوب فترات الجفاف والفيضانات على البلد.

٦٢ - وقالت إن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي أثناء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر يجب أن تركِّز على تمكين جميع البشر من المعيشة في أمن وسلام، وتنفيذ سياسات تهتم بالفقراء، وضمان الوصول إلى الموارد والمعرفة والمهارات، وتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة، وإقامة نظام عادل للتجارة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو، ودعم البرامج الزراعية في البلدان

النامية، وتعزيز المساواة بين الجنسين والعمالة المُنتِجَة. وأعربت عن اتفاق وفدها مع توصية الأمين العام باعتماد موضوع رئيسي للعقد الثاني يحمل طابع الاستعجال، وهو تنفيذ الالتزامات المتعَهَّد بها من أجل إزالة الفقر وخفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (A/63/190، الفقرة ٥٢).

٦٣ - **السيدة خريسات** (الأردن): قالت إن الفقر لا يزال العقبة الكؤود أمام التنمية والتحدي الأخلاقي الأكبر الذي يواجهه العالم ونحن في منتصف الفترة المحدّدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن الناس لا يستطيعون الوصول إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت بعيداً عن متناولهم. وذكرت أن بلدها كان سبَّاقاً في مجال تيسير الاستثمار الأجنبي وإقامة مناطق صناعية وتجارية وعقد اتفاقات دولية للتجارة الحرة، وأطلَقت مبادرات لتوفير الائتمانات الصغرى إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - ونصفها تديره النساء، وأنها خصَّصت على مدى السنوات القليلة الماضية بليوناً من الدولارات لبرامج العمالة والتدريب ومكافحة الفقر. وتمنَّت على جميع الحكومات أن تهيّئ موارد جديدة ومبتكرة للتمويل لتشجيع الناس على الخروج من دائرة الاعتماد على الصدقات والاشتراك بشكل نشط في التنمية.

٦٤ - **السيد دافيد** (الفلبين): قال إن الأحكام الدستورية والقوانين في الفلبين تضمن التوازن بين حقوق الإنسان وكرامة الناس الذين يعيشون في فقر، وأن الدستور يوجِّه الحكومة نحو إقامة نظام اجتماعي عادل ونشط يوفّر خدمات اجتماعية مناسبة ويعزِّز العمالة الكاملة والارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين حياة المواطنين علاوة على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما أن قانون الحقوق يضمن اللجوء الحر إلى المحاكم والأجهزة شبه القضائية كما يضمن تقديم مساعدة قانونية مناسبة للجميع ومنهم الفقراء. وقال إن الهيئة القضائية قد اعتمدت برنامج عمل للإصلاح القانوني يتناول ستة مجالات رئيسية من ضمنها تيسير سُبل العدالة للفقراء.

٦٥ - وأضاف أن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر يجب أن يرتكز أيضاً إلى منظور حقوق الإنسان. وأضاف أن برنامج عمل منظمة العمل الدولية الخاص بالعمل الكريم هو من الملامح الهامة للجهود التي تُبذَل من أجل كرامة الفقراء. واستطرد قائلاً إن الناس يحتاجون، قبل التحاقهم بعمل مُنتِج، إلى ضمان الوصول إلى تعليم من نوعية جيدة وإلى الأمن الغذائي وإلى الصحة والمأوى وغير ذلك من ضرورات الحياة وأن حاجات الفقراء يجب أن تؤخَذ في الاعتبار في تخطيط برامج الحد من الفقر وتنفيذها، وأن مساهمة المرأة والشباب في الخروج بأنفسهم من دائرة الفقر يجب أن تؤخَذ أيضاً في الاعتبار.

٦٦ - وقال إن الفلبين تعمل على تنسيق برامجها الخاصة بالحد من الفقر من خلال خطة التنمية المتوسطة الأجل للبلد بالتشاور مع الهيئة الوطنية للقضاء على الفقر، وهي الهيئة التنسيقية والاستشارية المسؤولة عن تنفيذ قانون الإصلاح الاجتماعي والحد من الفقر لعام ١٩٩٨. وأضاف أن الفلبين حقّقت انطلاقة كبيرة في الحرب على الفقر قبل ظهور الأزمات العالمية الحالية في الغذاء والوقود والقطاعين المالي والبيئي، إلاّ أن جميع هذه المكاسب التي تحقّقت نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية اصطدمت بالأزمات الراهنة التي أثرت على جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن تأييد الفلبين لقيام رئيس الجمعية العامة بعقد ندوة حوار حول الأزمة المالية العالمية في يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وإنشاء قوة عمل رفيعة المستوى لاستعراض النظام المالي العالمي، كما تؤيد سائر المقترحات الخاصة بالمناقشات الدولية والتنسيق والعمل الدوليين.

٦٧ - السيد تورينغتون (غيانا): نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

٦٨ - **السيد الحورابي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلاده قد اضطلعت بعدد من المبادرات لمكافحة الفقر، بما في ذلك صندوق القضاء على الفقر الذي يقوم، بالإضافة إلى المانحين من القطاع الخاص، بتمويل القروض ومشاريع العمالة لمساعدة الأُسر المحتاجة والعاطلين عن العمل في الإسهام في التنمية الاقتصادية. وقال إن استراتيجية المملكة للقضاء على الفقر تضمَّنت زيادة مستحقات الضمان الاجتماعي والاعتمادات المخصَّصة للإسكان العام والدعم المالي للمؤسسات الخيرية وللمحتاجين. وقال إن المملكة، وإن كانت من الدول النامية، فقد قدّمت ما يزيد على ٨٤ بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية للبلدان الأخرى على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما أنها تتبوأ المرتبة الثانية عالمياً في مجال التحويلات الخارجية التي هي مصدر لا غنى عنه للعملات الأجنبية في البلدان النامية. وأضاف أن بلده هو أحد المساهمين الكبار في مختلف وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية التي تتصدى لمسائل الفقر والتنمية.

٦٩ - **السيد زنغو** (بوركينا فاصو): أكّد على أهمية المبادرات المتفق عليها دولياً مثل نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ والأهداف الإنمائية الدولية والالتزامات في مجال تمويل التنمية. وقال إن بوركينا فاصو تعمل على تنسيق استراتيجياتها للحد من الفقر وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن للأمم المتحدة والآليات الحالية المشتركة بين الوكالات دوراً حاسماً في تنسيق العمل دعماً للعقد الثاني.

٧٠ - **السيدة زينين** (إثيوبيا): قالت إن العقد الثاني للقضاء على الفقر ينبغي أن يوفِّر حافزاً جديداً للتصدّي للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا مع مراعاة الروابط الوثيقة بين القضاء على الفقر والسلم والأمن. وقالت إن إثيوبيا تنفّذ خطتها الخمسية الثانية للتنمية المستدامة والمُعَجَّلة للقضاء على الفقر وأن تلك الاستراتيجية ساعدت في تقليل عدد السكان الذين يعيشون على أدنى من خط الفقر من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٤,٦ في المائة في ٢٠٠٦. وأضافت أن برنامج التعليم التقني والمهني في إثيوبيا ساعد في تحسين الطاقة الإنتاجية خاصة في المناطق الحضرية وأن السياسات والقواعد المصمَّمة من أجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي قد ساعدت في نقل التكنولوجيا وتهيئة قوة عاملة مدرَّبة في البلد.

٧١ - وقالت إن من أهم أركان الجهود الوطنية للقضاء على الفقر، التي تقوم بها الحكومة، تحويل القطاع الزراعي وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة وخلق فرص للعمل. وأضافت أن الأمر يحتاج إلى جهود متضافرة ومتواصلة للاستفادة من المكاسب التي تحققت حتى الآن والعمل على إحداث تحوُّل جذري في اقتصاد إثيوبيا. وقالت إن هدف الإسراع بالنمو والتنمية بطريقة مستدامة هو من الأهداف الأساسية لخطة البلد لمحاربة الفقر. واستطردت قائلة إن بلادها تواجه تحديات ضخمة في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وضرورة السيطرة على التضخُّم بما لا يزيد على ٩ في المائة والحاجة إلى اجتذاب استثمار مباشر أجنبي مناسب وإلى مستوى يمكن التنبؤ به من المساعدة الإنمائية الرسمية يتفق مع أولويات التنمية الوطنية. وقالت إن وفدها يودّ التأكيد على أهمية الملكية الوطنية في استراتيجيات القضاء على الفقر وعلى ضرورة تنسيق الجهود بين الشركاء في التنمية بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة في وقت تسير فيه الأحداث الاقتصادية العالمية الراهنة في عكس التيَّار الذي يساعد البلدان النامية مثل إثيوبيا.

٧٢ - **السيد إتتورا** (إسرائيل): قال إن إسرائيل ظلّت طوال الـ ٥٠ عاماً الماضية تولي اهتماماً كبيراً ببرامج القضاء

على الفقر من خلال مركز جبل الكرمل ومركز التعاون الدولي، وهي جهود تعتمد على الطلب وعلى إشراك القواعد الشعبية. وقال إن إسرائيل تقترح نموذجاً يشتمل على أبعاد تمكين المجتمع وبناء المجتمع المدني الذي يضم شبكة من المنظمات غير الحكومية وحصر وتوزيع الموارد المجتمعية وإدارة الاستثمار الخارجي والموارد من المصادر الخارجية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم خدمات وبرامج تلبّي الاحتياجات والمشاكل الواقعية وتطوير قنوات للبيانات من أجل تحسين الوصول إلى الموارد. وأضاف أن التنمية الاقتصادية يجب أن تشمل تنمية البنية المادية والاجتماعية بما في ذلك فرص العمالة المنصفة وتحسين التعليم والصحة العامة والمسكن الملائم واستخدام الموارد البشرية في ضمان استمرارية مجتمع قوي ومستقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.